مجلة المجمع العلمي

مجلة المجمع العلمي

فصلية محكمة أنشئت سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م

المجلد الثالث ــ المجلد الواحد والستون

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

ترجيحات السيرافي النحوية
في شرح كتاب سيبويه

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الشارقة

الملخص :

من المعلوم أن كتاب سيبويه قد حظي بشروح كثيرة ، ذلك لأنه كتاب موجز في عبارته ، ولذا عدّه كثير من النحاة المعاصرين له والذين جاؤوا بعده كتابًا صعبًا ، حتى كان يقال لمن يطلب قراءته: هل ركبت البحر؟ استصعابًا له .

وكتاب سيبويه ليس كتابا تعليميا فيتسم بسهولة العبارة ، بل هو كتاب موضوع للعلماء ، ولذا جاء الكتاب موجزا ، وفي بعض عباراته غموض يحتاج القارئ إلى أن يقف عندها طويلا لكي يفهم مقصد سيبويه منها ، ولهذا السبب احتاج الكتاب إلى من يبسط عبارته ويوضحها ويزيل الغموض الذي يكتنفها. ومن هنا تعددت شروح الكتاب ، فمنها ما هو شرح لمادة لكتاب ومنها ما هو شرح لشواهده.

وكان من أبرز هذه الشروح وأوسعها مادة (شرح السيرافي)، إذ استفاض السيرافي في عرضه مادة الكتاب فتناولها بالتفصيل وحاول أن يبسطها ويقرب معانيها إلى أذهان الدارسين .

ومن صور هذه الاستفاضة أنه ضمّن كتابه الكثير من المسائل الخلافية ، فقد كان السيرافي يعرض آراء النحاة وخلافاتهم ويبسط أدلتهم ثم يرجح ما يراه صوابا . أو يتركها بدون ترجيح إذا تساوت الآراء في نظره .

وهذا البحث هو دراسة لترجيحات السيرافي النحوية عرضت فيها صورًا وأنماطًا مختلفة من ترجيحاته ، ثم شرعت أعرض مسائل نحوية خلافية كان للسيرافي ترجيحات بين الآراء فيها ، فذكرت أن منها ما كان أساسه الخطأ في العزو ، ومنها ما هو ترجيح لرأي شاذ ، ومنها ما هو ترجيح في تفسير حكم نحوي .

وقد ذكرت أهم الأسس التي اعتمدها السيرافي في ترجيحاته وهي السماع والقياس والمعنى .

وفي الخاتمة بينت أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث .

ترجمة السيرافي[1] :

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي السيرافي النحوي اللغوي . ولد بسيراف قبل السبعين والمئتين ، وفيها ابتدأ بطلب العلم.

قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ودرس عليه القراءات وعلوم القرآن ، ودرس اللغة على أبي بكر بن دريد (ت٣٢١هـ) ، وقرأ النحو على أبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) وعلى أبي بكر بن المبرمان.

وكان السيرافي زاهدًا لا يأكل إلا من كسب يده ، ولا يخرج من بيته إلى مجلس الحكم ولا إلى مجلس التدريس في كل يوم إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم تكون قدر مؤونته ثم يخرج إلى مجلسه .

وقد أخذ عنه الناس العلوم المختلفة وذلك لسهولة أسلوبه وجودة تدريسه . قال بعض أهل الأدب : كنّا نحضر عند ثلاثة شيوخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض ، ومنهم من نفعهم جميع كلامه ، فأما الذي لا نفهم من كلامه شيئًا فأبو الحسن الرمّاني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون بعض فأبو علي الفارسي ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي.

---

[1] مصادر الترجمة :

إنباه الرواة على أنباه النحاة . القفطي ١/٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي ١/٥٠٧ ـ ٥٠٨ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . مجد الدين الفيروزابادي ١١٥ـ ١١٦ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء . أبو البركات بن الأنباري ٢٢١ـ ٢٢٨.

ومن تلامذته الحسن بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، وإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٨٦هـ) ، وعلي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ) وغيرهم كثير .

وله مصنفات كثيرة نافعة أهمها ، أخبار النحويين البصريين ، وألفات القطع والوصل ، والإقناع في النحو ، وشرح الدريدية ، والوقف والابتداء ، وشرح كتاب سيبويه.

توفي يوم الإثنين الثاني من رجب سنة ثمان وستين وثلاث مائة ، ودفن بمقبرة الخيزران ببغداد بعد صلاة العصر من ذلك اليوم.

تعريف بشرح كتاب سيبويه :

هو شرح لم يجاره فيه أحد ولا سبقه إلى تمامه إنسان ، ولو لم يكن للسيرافي غيره لكفاه فضلا وفخرا. وقد حسده عليه أترابه كأبي علي الفارسي وغيره من معاصريه لظهوره ومزاياه .

((ولم يكتب السيرافي مقدمة لشرحه يبين فيها عرضه من الشرح وأهدافه وسبب تأليفه ، وإن كان مفهوما من تسميته بالشرح أنه يقصد تفسير ما صعب من عبارات الكتاب وتوضيح ما غمض من الآراء))[٢].

وقد تباينت طريقة السيرافي في الشرح ، إذ لم تكن له خطة ثابتة في جميع أبوابه وفصوله ، فهو تارة ينقل عبارة من كلام سيبويه ويأتي بعد ذلك بشرحها لفظا لفظا مع الإلمام بالأوجه التي يحتملها تعبير سيبويه كما فعل

---

[٢] كتاب سيبويه وشروحه . الدكتورة خديجة الحديثي . صفحة١٨٢.

عند كلامه على (باب علم ما الكلم من العربية) حيث فصّل وأسهب في تبيين الوجوه الجائزة[٣]. وكما فعل عند شرحه قول سيبويه : ((والنصب في المضارع من الأفعال (لن يفعلَ) والرفع (سيفعلُ) والجزم (لم يفعلْ)))[٤]، إذ شرح إعراب الأفعال المضارعة في خمس عشرة صفحة تقريبا[٥].

وقد يفسر كلام سيبويه كلمةً كلمةً[٦] ، أو يفسر الباب على الجملة كما في (باب أفعل منك)[٧].

وقد يأتي بالشرح متخللا كلام سيبويه كما في (باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)[٨]، أو يشرح بعض الباب ويترك الباقي ويقول: ((باقي الباب مفهوم))[٩] ، أو يقول: ((وباقي الباب مستغنى عن تفسيره))[١٠] أو ما أشبه ذلك[١١].

وربما يورد الباب كله كما ذكره سيبويه من غير أن يزيد فيه شرحا وتفصيلا لأنه باب بيّن مفهوم كما في (باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن

---

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه . السيرافي ١/٩ . ٦٠ ، والكتاب . سيبويه ١/٢.

[٤] الكتاب ١/٣.

[٥] ينظر شرح الكتاب ١/٢٧ . ٤٢.

[٦] ينظر شرح الكتاب ١/١٣٥ .

[٧] ينظر شرح الكتاب ٣/٤٦٦.

[٨] ينظر شرح الكتاب ١/٢٩١ . ٢٩٢.

[٩] ينظر شرح الكتاب ٣/٢٥ ، وينظر ٣/٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٩٩.

[١٠] ينظر شرح الكتاب ٣/١٢٣.

[١١] ينظر شرح الكتاب ٣/٣٨٢.

تحمل على الموضع)[١٢] أو لأنه مضى تفسيره في تضاعيف الأبواب المتقدمة عليه[١٣].

وقد يمهد لشرحه بذكر الخلاف في المسألة كما في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)[١٤].

ولا يكتفي السيرافي برأيه في الشرح ، بل يستشهد بآراء النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه كما فعل في (باب ما جرى مجرى "كم" في الاستفهام)[١٥].

((كل هذه الطرق المتنوعة التي اتبعها السيرافي وغيرها مما لم نذكره كان سببه رغبة السيرافي في توضيح أسلوب الكتاب وعباراته والآراء فيه وتبيين ما فيه من أخطاء لم ترد عن سيبويه ومناقشة للذين اعترضوا على سيبويه أو خطّأوه حتى يحظى القارئ بما يفيده ، وليقف الدارس على الصحيح من عبارات الكتاب))[١٦].

نظرة عامة في ترجيحات السيرافي:

لم تكن للسيرافي خطة ثابتة في ترجيحاته ، إذ هو يرجح ما يراه صوابا ، وقد لاحظت في ترجيحاته ما يأتي:

---

[١٢] ينظر شرح الكتاب ٣/٣٨.

[١٣] ينظر شرح الكتاب ٢/٢٢١.

[١٤] ينظر شرح الكتاب ٢/١٩٠.

[١٥] ينظر شرح الكتاب ٢/٤٩٤.

[١٦] كتاب سيبويه وشروحه ١٩٠.

أولا . إذا ذكر رأي سيبويه مع رأي من خالفه رجّح رأي سيبويه ، وقد لاحظت أنه كثيرًا ما يذكر رأي سيبويه مع رأي المبرد ويرجّح رأي سيبويه ، ومن أمثلة ذلك مسألة عطف البيان في نحو (أنا ابن التارك البكري بشر) إذ ذهب سيبويه إلى جر (بشر) والمبرد إلى نصبه ، فرجح السيرافي رأي سيبويه وبيّن سبب الترجيح [١٧].

وقد يميل في القليل النادر إلى رأي المبرد ، ونجد مثال ذلك في مسألة (الاستثناء بحاشا) ، إذ ذهب سيبويه إلى أن (حاشا) حرف جر ، وذهب المبرد إلى أنها حرف جر كما تكون ناصبة أيضا مثل عدا وخلا. وقد قوّى السيرافي رأي المبرد وقال : ((ومما يقوّي قول أبي العباس أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى أن بعض العرب تخفض بها وتنصب)) [١٨].

وقد لا يرجح رأي سيبويه مباشرة ، بل يرجح رأي من رجح رأي سيبويه كالزجّاج ، مثال ذلك المسألة الخلافية في المحذوف من قولهم: (لاهِ أبوك) بمعنى (لله أبوك) ، إذ ذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر واللام التي بعدها ، وأما المبرد فذهب إلى أن المحذوف لام التعريف والباقي لام الجر ، ورجّح الزجّاج رأي سيبويه ، وأيّد السيرافي ترجيحه فقال: ((وكان الزجّاج يذهب إلى قول سيبويه وهو الصحيح عندي)) [١٩].

---

[١٧] ينظر شرح الكتاب ٣٩/٢.

[١٨] ينظر شرح الكتاب ٦٨/٣ . ٩٩.

[١٩] ينظر شرح الكتاب ٢٣٨/٤ . ٢٣٩.

ونرى في شرح الكتاب كذلك ترجيحه رأي سيبويه على رأي غيره من النحاة كالأخفش[٢٠] والفراء[٢١] والمازني[٢٢] والزجاج[٢٣].

وقد يرجح السيرافي رأي سيبويه على رأي جماعته من البصريين[٢٤] ، أو على رأي الكوفيين[٢٥].

وأما الترجيحات الأخرى فهي متنوعة ، فقد يرجح السيرافي رأي المبرد إذا ذكره مع غير سيبويه كابن السراج[٢٦] والزجاج[٢٧] وغيرهما ، أو يرجح رأي البصريين على رأي الكوفيين[٢٨] ، أو يرجح رأيا لا يذكر صاحبه كترجيحه الرأي على رأي أبي زيد الأنصاري[٢٩] ، أو يرجح رأيه على رأي جماعة من أهل اللغة[٣٠] ، إلى غير ذلك من صور الترجيح.

---

[٢٠] ينظر شرح الكتاب ٢/٢٩١.

[٢١] ينظر شرح الكتاب ٢/٤٦٠ ، ٤٩٦.

[٢٢] ينظر شرح الكتاب ٢/٣٣٦.

[٢٣] ينظر شرح الكتاب ٣/١١ . ١٢.

[٢٤] ينظر شرح الكتاب ١/٤٦٤.

[٢٥] ينظر شرح الكتاب ٢/٢١٠.

[٢٦] ينظر شرح الكتاب ١/٨٤ . ٨٥.

[٢٧] ينظر شرح الكتاب ٢/٤٦٥.

[٢٨] ينظر شرح الكتاب ٣/١٩١.

[٢٩] ينظر شرح الكتاب ١/٢١٠.

[٣٠] ينظر شرح الكتاب ١/٢٤٣.

ثانياً . الأكثر أن يعلل السيرافي ترجيحاته ويبين حججه فيها كما سنرى ذلك في مسائل البحث ، وقد يكتفي بالترجيح من دون أن يذكر وجهًا لذلك، فيكتفي بقوله : ((والقول الذي بدأنا به أحسن)) [٣١] أو بقوله : ((والقول عندي هو الأول)) [٣٢] أو بقوله : ((والقول عندي ما قاله سيبويه)) [٣٣] ، أو بقوله : ((والصحيح قول سيبويه)) [٣٤] ، ونحو ذلك من أوجه التعبير [٣٥].

ترجيحات أساسها الخطأ في العزو :

قد يذكر السيرافي مسائل نحوية يزعم أن فيها خلافا بين النحاة ويرجح رأياً على آخر ، لكن إذا عدنا إلى مصنفاتهم وجدنا أن لا خلاف بينهم ، ولذا فلا وجه لترجيحه.

ومن أمثلة ذلك ما ادّعاه من الخلاف بين المبرد وسيبويه في سبب بناء الفعل الماضي على الفتح ، إذ نقل السيرافي عن سيبويه أن سبب البناء هو ((وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر كقولك : (مررت برجل قام) و (زيد قام) إذ وقع موقع قولك : (مررت برجل قائم) أو (برجل يقوم) ، و(زيد قائم) و (زيد يقوم) .

---

[٣١] ينظر شرح الكتاب ١/٤٢٤.

[٣٢] ينظر شرح الكتاب ٢/٤٠٩.

[٣٣] ينظر شرح الكتاب ١/٤٢٥.

[٣٤] ينظر شرح الكتاب ٢/٣١٧.

[٣٥] ينظر شرح الكتاب ٣/٤٥٣.

ووقوعه موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك: (إن قمتَ قمتُ) وقع موقع قولك : (إن تقمْ أقمْ)))[٣٦].

ثم زعم السيرافي أن أبا العباس المبرد أنكر على سيبويه الوجه الأخير من مضارعة الفعل المضارع في أبواب الجزاء ، وزعم أنه قال : ((إذا قلنا : (إن قمتَ قمتُ) فـ (إنْ) هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ . والمعنى على الاستقبال ، كما تدخل (لم) على الأفعال المضارعة فتنفيها وتقلب ألفاظها إلى الماضي كقولك : (لم يقم زيد) و (لم ينطلق عمرو) ، والمعنى: ما قام زيد . وما انطلق عمرو ، غير أن (لم) هي المغيّرة للفظ))[٣٧].

يقول السيرافي : فكذلك (إنْ) الشرطية عند المبرد مغيّرة لفظ المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على حاله ، وقال : إن المبرد زعم أنْ لا حجة لسيبويه فيما ذكره لهذا الاعتلال الذي أورده[٣٨].

ثم رجح رأي سيبويه فقال: ((والوجه الذي ذهب إليه سيبويه عندي صحيح ، وهو غير مُشبه لما شبهه به أبو العباس))[٣٩].

وأقول : لو كان رأي المبرد مخالفًا رأي سيبويه فعلا ـ كما زعم السيرافي ـ لكان هناك وجه للترجيح ، لكن الواقع أن المبرد لم يخالف سيبويه فيما ذهب إليه ، بل كان رأيه موافقًا رأيه. جاء في الكتاب: ((وتقول: (إن

---

[٣٦] شرح الكتاب ٧٨/١.

[٣٧] شرح الكتاب ٧٨/١.

[٣٨] ينظر شرح الكتاب ٧٨/١.

[٣٩] شرح الكتاب ٧٩/١.

فعل فعلتُ) فيكون في معنى (إن يفعل أفعل) فهي فعل كما أن المضارع فعل ، وقد وقعت موقعها في (إنْ))) [٤٠].

وجاء في (المقتضب) : ((وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: (إن فعل فعلتُ) فالمعنى: إن تفعل أفعل)) [٤١].

وجاء فيه أيضا: ((وتقع موقع المضارعة في الجزاء نحو قولك : (من أتاني أتيته) و (إن أعطيتني أكرمتك) فقد وقع في موقع (من يأتني آته) و (إن تعطِني أكرمْك))) [٤٢].

إننا نلاحظ في هذه النصوص أن ما ورد ذكره في (المقتضب) لا يختلف عما ورد ذكره في كتاب سيبويه ألبتة ، وعلى هذا فلا وجه للترجيح .

ولعنا نجد عذرا لترجيح السيرافي رأي سيبويه ، فقد يكون للمبرد رأيان في المسألة ، رأي خالف فيه سيبويه ورأي وافقه فيه وهو ما دونه في (المقتضب) فنقل السيرافي الرأي المخالف ولم يقف على الرأي الآخر فزعم أن المبرد أنكر على سيبويه رأيه ، أو يكون السيرافي نقل رأيًا تراجع عنه المبرد فيما بعد.

* * *

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره السيرافي من أن هناك أقوالا ثلاثة في اصل كلمة (لَهنّك) :

---

[٤٠] الكتاب ٤/١.

[٤١] المقتضب . المبرد ٢/٢.

[٤٢] المقتضب ٨٢/٤.

((أحدها : قول سيبويه أن أصلها (إنّ) أبدلوا همزتها هاء كما أبدلوا الهاء من (هرقت) مكان ألف (أرقت) ، ولحقت اللام التي قبل الهاء لليمين[٤٣] . . .

والثاني قول الفراء : وهو أن هذه من كلمتين كانتا تجتمعان ، كانوا يقولون: والله إنك لعاقل فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من (الله) والنون من (إنّ) المشددة ، وحذفوا ألف (إنّ) كما حذفوا الواو من أول (والله). وأنشد في (لَهِنّك) قول الشاعر:

لَهِنّكِ من عبسية لوسيمةٌ على هنوات كاذبٍ من يقولها

. . .

الثالث: حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء معناه : إنك لمحبس))[٤٤].

ثم رجح السيرافي رأي الفراء فقال : ((والذي قاله الفراء أصح في المعنى))[٤٥] ، وذكر علة الترجيح. ولا تعنينا العلة ههنا بقدر ما يعنينا حقيقة رأي الفراء .

إن الحقيقة ((أن الفراء لا يقول بهذا ، بل يرى أن أصل (لَهِنّ) هو (إنّ) لحقتها اللام والهاء مثلما تلحق (ذا) : (ها) التنبيه))[٤٦].

---

[٤٣] ينظر الكتاب ١/٤٧٤.

[٤٤] شرح الكتاب ٢/٣٧٩ . ٣٨٠.

[٤٥] شرح الكتاب ٣/٣٨٠.

[٤٦] الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف . الدكتور محمد خير الحلواني . صفحة ١٨١.

جاء في كتابه (معاني القرآن) : ((وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ، لأن أصلها : إن عبد الله قائم ، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفا واحدا ، ألا ترى أن الشاعر قال :

ولكنني من حبها لكميدُ

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إنّ) .

وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهنّكِ من عبسية لوسيمةٌ على هنواتٍ كاذب من يقولها

وصل (إنّ) ها هنا بلام وهاء ، كما وصلها ثم بلام وكاف . والحرف قد يوصل من أوله وآخره ، فمما وصل من أوله (هذا) و (هاذاك) وصل بـ (ها) من أوله)) [٤٧].

وقد نبه الدكتور محمد خير الحلواني على أن الرأي الذي نسبه السيرافي إلى الفراء إنما هو رأي أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) كما ذكر ذلك أبو زيد الأنصاري[٤٨].

وإذا عدنا إلى كتاب (النوادر في اللغة) لأبي زيد رأيناه يقول: ((وانشد أبو حاتم

لهنَّ الذي كلفتني ليسيرُ

---

[٤٧] معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥ . ٤٦٦.

[٤٨] ينظر الخلاف النحوي ١٨١.

. . . أبو حاتم : لَهِنَّك : يريد : لله إنّك ، فحذف ثم حذف)) [٤٩].

وعلى هذا فلا وجه للترجيح أيضًا.

* * *

وقد لاحظت أن هناك سببًا آخر لوقوع السيرافي في الخطأ عند ترجيحه رأيًا على آخر وهو الاقتطاع من النص ، ونلحظ هذا جليًا في مسألة (اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مفردا أمعرب هو أم مبني ؟) فقد عرض السيرافي رأي من ذهب إلى إعرابه ورأي من ذهب إلى بنائه ، ورجح الرأي الذاهب إلى إعرابه وعزاه إلى سيبويه ، في حين عزا الرأي الآخر إلى المبرد[٥٠]. جاء في (ارتشاف الضرب) : ((وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب ، ونسب ذلك إلى سيبويه)) [٥١]. وجاء في (التذييل والتكميل) : ((وذهب أكثر البصريين الأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أنها حركة بناء)) [٥٢].

لكن إذا عدنا إلى كتاب سيبويه وكتاب (المقتضب) للمبرد وجدناهما لا يختلفان في القول ببنائه. جاء في (كتاب سيبويه) : ((هذا باب النفي بـ(لا) ، و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، نصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما

---

[٤٩] النوادر في اللغة . أبو زيد الأنصاري . صفحة ٢٠١ . ٢٠٢.

[٥٠] ينظر شرح الكتاب ٣/١٥ . ١٦.

[٥١] ارتشاف الضرب . أبو حيان الأندلسي ٣/١٣٩٦.

[٥٢] التذييل والتكميل . أبو حيان الأندلسي ٥/٢٢٦.

عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسةَ عشرَ)))[٥٣]. وجاء في (المقتضب) : ((فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ))[٥٤].

لكننا نجد السيرافي . كما ذكرنا . يزعم أن المبرد يذهب إلى بنائه مخالفًا في ذلك سيبويه الذاهب إلى إعرابه . قال في (شرح كتاب سيبويه) : ((واختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع "لا" ، فقال أبو العباس محمد بن يزيد : إنها بناء ، وقال أبو إسحاق الزجاج : إنها إعراب . . . قال أبو سعيد : قد سقت كلام هذين . والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد "لا" إعراب ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم))[٥٥].

وسبب خطأ السيرافي في العزو واضح وهو أنه اقتطع علة البناء من نص سيبويه وهي قوله : ((لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو "خمسةَ عشرَ")) ، وهذه العلة هي التي تفيدنا بأن اسم "لا" النافية إذا كان مفردًا كان مبنيًّا .

ولذا نجد ابن مالك يبدي تعجبه من الزجاج والسيرافي لزعمهما ((أن ما ذهبا إليه من أن فتحة (لا رجلَ) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه استنادًا إلى قوله في الباب الأول من أبواب "لا" : (و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) وغفلا عن قوله في الباب الثاني: (واعلم أن

---

[٥٣] الكتاب ١/٣٤٥.

[٥٤] المقتضب ٤/٣٥٧.

[٥٥] شرح الكتاب ٣/١٥ ١٦

المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهَب منه التنوين كما أُذهِب من "خمسة عشر")))[٥٦].

ترجيح قول شاذ :

من صور الترجيح عند السيرافي أنه قد يرجح رأيا يراه كثير من النحاة بأنه شاذ لا يقاس عليه ، مثال ذلك ما روي عن الخليل من أن (إيا) اسم مضاف لما بعده ، وأن ما بعده في موضع جر بالإضافة ، مستدلا على ذلك بأنه سمع أعرابيًا يقول : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشوابّ) ، إذ وقع الاسم الظاهر (الشوابّ) محل اللواحق ، وهو مجرور بالإضافة ، وقياسًا على ذلك فإن هذه اللواحق في محل جر بإضافة (إيا) إليها[٥٧].

وذهب أكثر النحاة إلى عدم جواز ذلك ؛ لأن (إيا) ضمير ، والضمائر لا تضاف ، وأما اللواحق فهي أحرف لا موضع لها مثل الكاف في (ذاك) ، وقالوا : إن ما حكاه الخليل شاذّ لا يقاس عليه[٥٨].

ورجح السيرافي رأي الخليل فقال: ((والصحيح من الأقاويل المقولة في (إياك) أنها مضافة إلى ما بعدها ، وأنا ما بعدها مخفوض بالإضافة)) [٥٩].

وسبب إنكار النحاة رأي الخليل انهم فهموا أن الخليل يرى أن (إيا) ضمير أضيف إلى اللواحق . جاء في (ارتشاف الضرب) : ((وذهب الخليل

---

[٥٦] شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ ، وينظر الكتاب ٣٤٥/١ ، ٣٤٩.

[٥٧] ينظر الكتاب ١٤١/١.

[٥٨] ينظر شرح الكتاب ١٧٧/٢.

[٥٩] شرح الكتاب ١١٩/٣.

والأخفش والمازني فيما نقل ابن مالك واختاره إلى أن (إيا) ضمير وأن اللواحق ضمائر أضيفت (إيا) إليها)) [٦٠].

والذي يظهر أن الخليل يرى أن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى ما بعده من الأسماء الظاهرة والمضمرة ، وهذا سبب ترجيح السيرافي رأيه ، يقول السيرافي: ((و(إيا) هو اسم ظاهر ، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما الخفض)) [٦١]. ويقول أيضًا: ((إن منزلة (إيا) منزلة اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده)) [٦٢].

ويقول أبو حيان: ((وذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور إلى أن (إيا) اسم ظاهر ، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا) ، فهن في موضع خفض بالإضافة)) [٦٣].

وعلى هذا فلا وجه لاعتراض النحاة ، إذ لم يذهب الخليل إلى أن (إيا) ضمير مضاف إلى ما بعده .

أسس الترجيحات عند السيرافي :

لم يكن السيرافي - في الأغلب - يرجح من دون دليل ، بل كانت ترجيحاته مصحوبة إما بدليل نقلي كالسماع ، أو دليل عقلي كالقياس والمعنى وغيرهما. وسنعرض أهم الأسس التي اعتمدها في ترجيحاته :

---

[٦٠] ارتشاف الضرب ٢/٩٣٠ ، وينظر شرح التسهيل ١/١٤٥ . ١٤٦.

[٦١] شرح الكتاب ٢/١٧٧.

[٦٢] شرح الكتاب ٣/١١٩.

[٦٣] ارتشاف الضرب ٢/٩٣٠ . ٣١.

أولا : السماع :

هناك مسائل نحوية خلافية مبثوثة في شرح كتاب سيبويه كان ترجيح السيرافي فيها قائما على أساس سماع لغة العرب شعرا أو نثرا . من أمثلة ذلك ما رواه السيرافي عن سيبويه من أن بعض العرب يحذف علامة تأنيث الفعل مع المؤنث الحقيقي فيقول : (قال فلانة) على قلة[٦٤].

ثم روى عن المبرد أنه أنكر ذلك أشد الإنكار ، بحجة أنه لم يوجد ذلك في القرآن ولا في كلام فصيح ولا شعر[٦٥].

وبعد ذكره المذهبين رجح رأي سيبويه ، إذ إن سيبويه حكى هذه اللغة عن العرب ، وهو غير متهم في روايته[٦٦].

واحتج لسيبويه بقوله : ((ليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل ، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر)) [٦٧].

إن سيبويه لم يذكر ما ذكر بناءً على قياس قاسه فيردّ عليه ، ((وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك ، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا يجعل كلامه أصلا وكلام العرب فرعًا ، فاستجاز أن يخطّئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله)) [٦٨].

---

[٦٤] ينظر شرح الكتاب ٣٦٩/٢ ، والكتاب ٢٣٥/١.

[٦٥] ينظر شرح الكتاب ٣٦٩/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢.

[٦٦] ينظر شرح الكتاب ٣٦٩/٢.

[٦٧] شرح الكتاب ٣٦٩/٢.

[٦٨] الانتصار . ابن ولاد . صفحة ١٢٩.

وذكر المبرد أن قول جرير:

لقد ولد الأخيطل أمُّ سوء

إنما هو ضرورة شعرية[٦٩].

وأقول: لا وجه لجعل بيت جرير ضرورة شعرية ، إذ قد ورد في القرآن الكريم ما يبطل القول بالضرورة وهو قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: ١].

واحتج السيرافي لسيبويه أيضًا بأن ((لأبي العباس مذاهب يجوّز فيها ما لم يوجد في القرآن ولا في غيره، من ذلك إجازته (إنْ زيدٌ قائمًا) قياسًا على (ما زيدٌ قائمًا)))[٧٠].

ولا أرى وجهًا لهذا الاحتجاج ، إذ كيف يقول: (لم يوجد في القرآن ولا في غيره) علمًا بأنها سُمعتْ من أهل العالية ، كقول بعضهم : (إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية) وقول الشاعر:

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر:

إن المرءَ ميتا بانقضاء حياته ولكنْ بأن يُبغى عليه فيُخذلا [٧١]

* * *

---

[٦٩] المقتضب ١٤٨/٢.

[٧٠] شرح الكتاب ٣٦٩/٢.

[٧١] ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٢/١ ، وشرح التصريح ـ خالد الأزهري ٢٠١/١ ، والعالية : هي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها (شرح التصريح ٢٠١/١)

ومن أمثلة ذلك أيضا مسألة (الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر) أيرخم على لغة من ينتظر أم من لا ينتظر؟ كقولهم في (حنظلة): (هذا حنطلَ قد جاء) ، وفي (هرقْل) : (هذا هِرَقْ قد جاء) و (مررت بهرقْ وحنظلْ) بحذف آخره وإبقاء ما قبل المحذوف على حاله ، إذ كان سيبويه وغيره من المتقدمين من البصريين والكوفيين يجيزونه ، وأنشدوا في ذلك أبياتا منها :

ألا أضحت حبالكمُ رماما وأضحت منك شاسعة أماما

أراد: أمامة ، فحذف الهاء وأبقى الميم على فتحتها وهي غير منادى .

وأنشدوا أيضا لابن أحمر:

أبو حنش يؤرقني وعبّادٌ وآونةَ أُثالا

إذ الأصل: أثالة ، فحذف الهاء منها وأبقى اللام على فتحتها ، وهي غير منادى كذلك[٧٢].

أما المبرد فقد أنكر هذا ولم يجزه في الشعر ، فذكر أن الرواية في البيت الأول:

ولا عهد كعهدك يا أماما

وزعم أن (أثالا) في بيت ابن أحمر معطوف على الياء في (يؤرقني) فموضعه نصب لذلك[٧٣].

---

[٧٢] ينظر الكتاب ٣٤٣/١ ، وشرح الكتاب ٢٠٨/١.

[٧٣] ينظر شرح الكتاب ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٠/٣.

وقد رجح السيرافي رأي سيبويه ، وذهب ابن مالك مذهبه في الترجيح ، إذ إن رواية سيبويه متفق على صحتها فلا يلتفت إلى تخطئة المبرد لها[٧٤].

ثانيا : القياس :

القياس هو ((تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع . وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)) [٧٥].

وتعرّفه الدكتورة خديجة الحديثي تعريفا جامعا فتقول: القياس ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلّة جامعة بينهما)) [٧٦].

وهناك مسائل نحوية خلافية أثارها السيرافي في شرحه كان ترجيحه فيها قائما على أساس القياس ، منها مسألة حذف الضمة والكسرة في الإعراب نحو ما ذكره من قولهم : (قام الرجلْ إليك) و (ذهبت جاريتُك) و (أنا أذهبْ إليه) ، فقد زعم السيرافي أن سيبويه أجاز ذلك وأنه أنشد فيه أبياتا منها قول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

إذ سكّن باء الفعل (أشرب) ، والوجه أن يقول: (أشربُ) بالرفع[٧٧].

---

[٧٤] ينظر شرح الكتاب ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣.

[٧٥] لمع الأدلة . أبو البركات بن الأنباري . صفحة ٩٣.

[٧٦] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . الدكتورة خديجة الحديثي . صفحة ٢٢١.

[٧٧] ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ ، شرح الكتاب ٢٢١/١.

وقول أبي نخيلة :

إذا اعوججْنَ قلتُ صاحب قَوِّم بالدوّ أمثال السفين العُوَّم

والوجه (صاحبْ) أو (صاحبِ) وسكّن للضرورة[٧٨].

وقول الآخر:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

إذ قال (هنْك) بتسكين النون ، والوجه الرفع[٧٩].

وذكر السيرافي أن المبرد والزجاج أنكرا رأي سيبويه وذهبا إلى عدم جواز ذلك لا في الشعر ولا في غيره . فأما بيت امرئ القيس فقد أنشداه :

فاليوم أسقى غير مستحقب

وأما بيت أبي نخيلة فأنشداه :

إذا اعوججْنَ قلتَ صاح قَوِّم

وأنشدا:

وقد بدا ذاك من المئزر

بدلا من

وقد بدا هنْك من المئزر[٨٠]

ورجح السيرافي رأي سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة الشعرية معتمدا في ذلك على القياس ، إذ قاس ذلك على جواز إدغام الحركة الإعرابية في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ١١]

---

[٧٨] ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ ، وشرح الكتاب ٢٢١/١.

[٧٩] ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ ، وشرح الكتاب ٢٢١/١.

[٨٠] ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ ، وشرح الكتاب ٢٢١/١.

والأصل: تأمننا ، فحذفت الضمة التي هي علامة الرفع وأدغمت في النون التي تليها فرسمت نونا واحدة مشددة ، ((فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبا للتخفيف ، صار أيضا ذهاب الضمة والكسرة طلبا للتخفيف)) [٨١].

والذي يبدو أن السيرافي توسع في القياس ، إذ قاس ما لم يكن فيه إدغام على ما كان مدغما.

ثم إن سيبويه لم يجز ذلك على إطلاقه كما زعم السيرافي ، وإنما أجازه في الشعر وحده فقال: ((وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر)) [٨٢].

إننا نفهم من هذا النص أنه أجازه في الشعر فقط ، وهذا يعني أنه لا يجوز في النثر .

*　　*　　*

ومن المسائل التي كان ترجيح السيرافي فيها قائمًا على أساس القياس مسألة (المنادى المفرد المعرفة) ، إذ ذهب المبرد إلى أن المعارف المفردة إذا نوديت نكّرت ، ثم تنادى فتكون معرفة بالنداء ، أي أن التعريف الذي كان قبل النداء يبطل ويحدث فيه تعريف آخر بالنداء[٨٣].

في حين أنكر عليه ابن السراج ذلك ورأى أن التعريف باق فيه ، جاء في كتابه (الأصول في النحو): ((فأما (يا زيد) فـ(زيد) وما أشبهه من

---

[٨١] شرح الكتاب ٢٢١/١.

[٨٢] الكتاب ٢٩٧/٢.

[٨٣] ينظر المقتضب ٢٠٥/٤ ، وشرح الكتاب ٨٤/١.

المعارف معارف قبل النداء ، وهي في النداء معرفة كما كان ، ولو كان تعريفه بالنداء لقدّر تنكيره قبل تعريفه)) [٨٤].

ورجح السيرافي رأي المبرد ، إذ قاس هذا الرأي على العلم عند إضافته ، فمن المعلوم أن العلم يجوز إضافته نحو (زيدنا) و (زيدكم) ، فإذا أضيف نزع عنه التعريف الذي كان فيه قبل الإضافة ونكّر ، ثم يعرّف بالنداء[٨٥].

وقد رجّح عدد من النحاة رأي المبرد أيضًا كابن الوراق وابن يعيش[٨٦].

والذي يبدو لنا أن العلم المفرد إذا نودي بقي معرَّفا ولا ينكّر كما زعم المبرد ، ولا مانع من أن يجتمع تعريفان: تعريف العلمية وتعريف النداء.

ولا يقاس هذا على العلم عند إضافته، إذ لا يضاف العلم إلا إذا تعدد، فإننا لا نقول: (زيدنا) و (زيدكم) إلا إذا كان هناك أكثر من زيد، والتعدد يقربه من التنكير، ولذا كان هناك مسوغ لتعريفه بالإضافة، وأما المنادى فكيف يفهم منه التنكير لكي يعرّف بالنداء؟

ثم إننا إذا سلمنا بصحة رأي المبرد فكيف يكون حال المنادى في قولنا: (يا هذا) و (يا مَن أقبل إلينا) قبل النداء؟ هل نقول: إن اسم الإشارة (هذا) والاسم الموصول (مَن) صارا نكرتين ثم تعرّفا بالنداء؟ وهل هناك وجه لتنكيرهما أصلا ؟

---

[٨٤] الأصول في النحو ٤٠١/١.

[٨٥] ينظر شرح الكتاب ٨٥/١.

[٨٦] ينظر العلل في النحو . أبو الحسن الوراق ١٩٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١.

وإذا قلنا: (يا الله) فكيف حال لفظ الجلالة قبل ندائه ؟ أنقول: إنه تعرّف بالنداء أم كان معرّفًا قبل النداء ؟[٨٧].

وعلى هذا يبدو لنا أن رأي ابن السراج هو الصواب، وأن ((تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر))[٨٨].

* * *

ومن ذلك أيضا مسألة ألف الاثنين وواو الجماعة في قولنا: (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) أهما اسمان أم حرفان ؟ فذهب سيبويه إلى أنهما اسمان ضميران، وذهب المازني إلى أنهما حرفان وليسا ضميرين، فألف الاثنين في (قاما) وواو الجماعة في (قاموا) حرفان يدلان على العدد، فالألف علامة للتثنية والواو علامة للجمع المذكر، وأما الفاعل فهو ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو (زيد قام)، إلا أن الفعل مع الواحد لا يحتاج إلى علامة، وأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة[٨٩].

ورجح السيرافي رأي سيبويه، وقد كان دليله في ترجيحه القياس، إذ يقول: إنه لا خلاف بين النحاة أن التاء في (قمتُ) ونحوه هي اسم المتكلم وضميره ، وأن اسم المتكلم وضميره قد يكون مستترًا كقولك: (أقوم)

---

[٨٧] ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب . القسم الاول . المجلد الأول . صفحة ٤٤٤.

[٨٨] شرح التسهيل ٣٩٢/٣.

[٨٩] ينظر شرح الكتاب ١٤٢/١.

و(نذهب) ، فإذا جاز أن يكون هذان النمطان موجودين في كلام العرب جاز أن يكون ذلك في الغائب أيضًا نحو (قاما) و (ذهبوا) [٩٠].

والجدير بالذكر أنه تبنى بعض المحدثين رأي المازني فذهبوا إلى حرفيتهما ، ومن هؤلاء الدكتور عبد الرحمن أيوب والدكتور أحمد عبد الستار الجواري . يقول الدكتور عبد الرحمن : ((يعرّف النحاة الضمير بأنه اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب)) [٩١].

ثم يقول : ((لا يشمل التعريف ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة لأنها لا تدل على المخاطب والغائب، بل تدل الأولى والثانية على العدد فحسب، بينما تدل الثالثة على التأنيث فحسب.

ومن المعلوم أن الألف والواو تلحق الصيغ الاسمية كما تلحق الصيغ الفعلية، وقد اعتبرهما في حالة التحاقهما بالصيغ الفعلية من الأسماء مع عدم الفرق في دلالة كل منهما في كلتا الحالتين.

وأكثر من ذلك يعتبر النحاة ألف الاثنين في (ضربتما) حرفًا، بينما يعتبرون هذه الألف في (اكتبا) ضميرًا، أي اسمًا)) [٩٢].

ويقول الدكتور أحمد الجواري: ((وتلحق آخره حروف تدل على المسند إليه كتاء التأنيث الساكنة وألف الاثنين وواو والجماعة. . . مثال ذلك: كتبَ كتبا كتبوا)) [٩٣].

---

[٩٠] ينظر شرح الكتاب ١/ ١٥٠.

[٩١] دراسات نقدية في النحو العربي _ الدكتور عبد الرحمن أيوب ٦٣.

[٩٢] دراسات نقدية ٧٠ - ٧١.

[٩٣] نحو التيسير الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ١٠٥ - ١٠٦.

ويقول أيضا: ((أما ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة فالأولى أن تعد علامات على ذلك)) [٩٤].

والصواب أنها أسماء، إذ إن الكلام يتم بوجود هذه الزيادات، حيث تكوّن مع الفعل جملا تامة المعنى فنقول: ذهبا، وذهبوا، ولو كانت هذه الزيادات حروفا لا أسماء لكانت هذه الجمل ليست تامة المعنى، لأن الكلام لا يتم بالفعل وحده ، بل لا بد له من فاعل[٩٥].

ويرد على هذا الرأي أيضا بالاستثناء كما في قوله سبحانه: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] إذ إن هذا الاستثناء تام ، والمستثنى منه مذكور في الكلام وهو واو الجماعة ، ولو كانت واو الجماعة حرفا ما صح النصب على الاستثناء[٩٦].

ولعل الذي حمل المازني ومن ذهب مذهبه على القول بحرفية ألف الاثنين وواو الجماعة ميلهم إلى التيسير ، فلم يحملوا الكلام على ما ذهب إليه الجمهور ، بل اكتفوا بالقول بأن هذه علامات والفاعل مستكن في الفعل، دون أن ينظروا إلى ما يترتب على أقوالهم من آثار .

ثالثا : المعنى :

تمر بنا في (شرح كتاب سيبويه) مسائل خلافية ترجيح السيرافي فيها قائم على أساس المعنى، أما غيره من النحاة فقد يكون ترجيحه فيها قائما

---

[٩٤] نحو المعاني . الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ١٥٢.

[٩٥] ينظر تحقيقات نحوية . الدكتور فاضل صالح السامرائي ٣٦.

[٩٦] ينظر تحقيقات نحوية ٣٧.

على أسس أخرى كالأحكام النحوية أو السماع أو غير ذلك. ومن أمثلة ذلك خلافهم في (لن) أمفردة هي أم مركبة ؟ إذ ذهب الخليل إلى أنها مركبة ، وأن أصلها (لا أنْ) فحذفت الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) وجعلا حرفا واحدا.

وقد قاسها على (ويلُمّه) إذ رأى أن أصلها (وَي لأمه) فجعلا اسما واحدًا، كما قاسها على (هلاّ) التحصيضية ، إذ قال : إن أصلها (هل ولا) فجعلا حرفا واحدا[٩٧].

((وأما غيره فزعم أن ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا)) [٩٨].

وقد استدل السيرافي على بطلان رأي الخليل بدليل معنوي وهو ((أنا إذا قلنا : (لن أضربَ زيدا) كان كلاما تاما لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا. (لا أنْ أضربَ زيدا) لم يتم به الكلام، لأن (أنْ) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر ، فليس لفظ (أنْ) وفقًا للفظ (لا أنْ) ولا معناها وفقًا لمعناها ، فما الذي أوجب أنها هي؟))[٩٩].

وتوضيح ذلك أننا إذا قلنا. إن أصل (لن أضرب زيدا): لا أنْ أضرب زيدا، أوّل (أنْ) وما في صلتها باسم مرفوع على الابتداء وهو الضرب فيكون

---

[٩٧] ينظر الكتاب ٤٠٧/١.

[٩٨] الكتاب ٤٠٧/١.

[٩٩] شرح الكتاب ١٩٢/٣ - ١٩٣.

التقدير : لا ضربٌ زيدٍ، فيكون (ضرب) مبتدأ لا خبر له، أي تكون الجملة ناقصة المعنى، لكن الواقع أننا إذا قلنا: (لن أضربَ زيدا) كان كلاما تاما، أي لا يحتاج إلى ما يتمم معناه .

وحجة سيبويه والجمهور في عدم تركيبها أنه لو كان معنى (لن) : لا أنْ ، ما جاز أن تقول : (زيدا لن أضرب) كما لا يجوز أن تقول: (زيدا لا أن أضربَ) لأن ما في صلة (أنْ) لا يعمل فيما قبله ، والواقع أنه لا يمنع أحد من نصب (زيد) وتقديمه على (لن) [١٠٠].

لكننا رأينا من يحتج للخليل ويقول: وجدنا الحروف إذا ركبت خرجت عما كانت عليه، مثال ذلك (هل) أصلها الاستفهام ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا تقول : (زيدا هل ضربت ؟) فإذا زيد عليها (لا) وصارت (هلاّ) بمعنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فتقول : (زيدا هلاّ ضربت) ، فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب لم يلزم الخليل في (لا أنْ) ما ذكرناه[١٠١].

وأقول : إن القول بأن الحروف إذا ركبت خرجت عما كانت عليه هو قول البصريين والكوفيين، إذ يقول الكوفيون: ((إن الأصل في (لكنّ): (إنّ) زيدت عليها (لا) والكاف فصارتا حرفا واحدا)) [١٠٢]. وقال البصريون:

---

[١٠٠] ينظر الكتاب ٤٠٧/١ ، والمقتضب ٨/٢ ، والأصول في النحو ١٥٢/٢.

[١٠١] ينظر العلل في النحو . الوراق ١٣ . ٥ :

[١٠٢] الإنصاف ١٧٤ (مسألة: ٢٦)

((و(لكنّ) أصلها (أنّ) ركبت معها (لا) ، كما ركبت (لو) مع (لا) فقيل : لكنّ ، و(كأنّ) أصلها (أنّ) أدخلت عليها كاف التشبيه)) [١٠٣].

فما الذي يمنع من أن تكون (لن) من هذا الصنف فيتغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب ؟

*　　*　　*

ومن أمثلة الترجيح على أساس المعنى أيضا ما ذكره السيرافي من مسألة (سد المصدر المؤول مسد مفعولي ظن) ، فمن المعلوم أن (ظن) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو (ظننت خالدًا مسافرا) ، فإذا قلنا: (ظننت أن خالدا مسافر) لاحظنا مصدرا مؤولا من (أنّ) واسمها وخبرها بدلا من المفعولين، ومن هنا جاء خلاف النحاة في المسألة ، إذ ذهب سيبويه وغيره من النحاة إلى أن المصدر المؤول سدّ مسدّ المفعولين ، جاء في (الكتاب) : ((فأما (ظننت أنه مطلق) فاستغني بخبر (أنّ) ، تقول : (أظنّ أنه فاعل كذا وكذا) فتفسّر ، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغنٍ بخبر (أنّ))) [١٠٤].

ومعنى هذا ((أنه لا حذف فيه، وأنه لما جرى ذكر المسند والمسند إليه اكتفي به واستغني عن الحذف)) [١٠٥] ، لأنه لو قلت : (حسبت أنك منطلق) وأوّلت المصدر فقلت : (حسبت انطلاقك) لاحتجت إلى مفعول ثان. جاء في (المقتضب) : ((فإذا قلت : (ظننت أن زيدا منطلق) لم تحتج إلى

---

[١٠٣] الإنصاف ١٨٢ (مسألة: ٢٧).

[١٠٤] الكتاب ١/٦٤.

[١٠٥] التذييل والتكميل ٦/١١٦.

مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر (زيد) في الصلة، لأن المعنى : (ظننت انطلاقًا من زيد) فلذلك استغنيت)) [١٠٦].

وذهب بعض البصريين إلى تقدير مفعول ثان حفاظا على صناعتهم النحوية ، فإذا قلت مثلا : (ظننت أن سعيدا مسافرٌ) فتقديره عندهم : ظننت سفرَ سعيد واقعًا أو حاصلا أو حاضرا أو ما أشبه ذلك. جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش : ((والأخفش يقول: إن (أنّ) وما بعدها في موضع المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف، فإذا قلت: (ظننت أنك قائم) والتقدير : ظننت قيامك كائنا أو حاضرا)) [١٠٧].

ورجح السيرافي رأي سيبويه وقال رادًا على من أضمر مفعولا ثانيا : ((والقول ما قاله سيبويه ، لأن هذا المضمر لا يجوز إظهاره . . . ولأنا إذا قلنا : (حسبت زيدا منطلقا) و (حسبت أن زيدًا منطلق) كان الأمر فيهما واحدا من جهة المعنى)) [١٠٨].

وهناك ردود أخرى تضاف إلى ما ذكره السيرافي منها :

١ ـ أن الفساد يظهر عند إظهار المحذوف مع المصدر المؤول ، فلو قلنا مثلا : (ظننت أن سعيدًا حاضر) وأظهرنا المحذوف مع المصدر المؤول

---

[١٠٦] المقتضب ٣٤١/٢.

[١٠٧] شرح المفصل . ابن يعيش ٦٠/٨ ـ ٦١، ونسب بعض النحاة القول بالتقدير إلى المبرد أيضًا [ينظر التذييل والتكميل ١١٦/٦، والهمع ٢٢٣/٢ . ٢٢٤] ولكن رأينا أن المبرد يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من القول بالاستغناء.

[١٠٨] شرح الكتاب ٤٦٤/١.

فقلنا: (ظننت أن سعيدا حاضر حاصل) لكان التعبير واضح الفساد [١٠٩].

٢ ـ أنه لا دليل على هذا المقدر، إذ لم تظهره العرب في يوم من الأيام .

٣ ـ ((أن تقدير المفعول المحذوف يقتضي إحالة على قيام معهود ، و (زيد قائم) ليس بينك وبين مخاطبك عهد في القيام، فإذا تقرر هذا علمت أن (ظننت أن زيدًا قائم) معناه عندهم على القطع : ظننت زيدًا قائما ، فهذا القيام المظنون غير معهود، والذي يقدّر : مستقرًا أو ثابتا إنما يكون هذا القيام معهودا عنده، وذلك تحريف لمقصود اللفظ وهو أن القيام غير معهود)) [١١٠].

* * *

ومن أمثلته كذلك مسألة (وقوع المصدر حالا) ، إذ ذهب سيبويه والجمهور إلى أن المصدر يقع حالا ، وقد استعملت العرب ذلك كثيرا نحو قولك: (أقبل علي ركضا) أي راكضا ، و(جئته مشيًا) أي ماشيا [١١١].

وعند المبرد هو مقيس فيما كانت الحال فيه نوعًا من عاملها، فلو قلت: (أقبل ركضا) جاز؛ لأن الركض نوع من الإقبال ، ولو قلت : (جاء بكاءً وضحكا) لم يجز ؛ لأن البكاء والضحك ليسا نوعًا من المجيء ، يقول المبرد : ((ولو قلت: (جئته إعطاءً) لم يجز، لأن الإعطاء ليس من

---

[١٠٩] ينظر معاني النحو . الدكتور فاضل صالح السامرائي ١/٢٨١.

[١١٠] التذييل والتكميل ٦/١١٦ . ١١٧.

[١١١] ينظر الكتاب ١/١٨٦، وشرح المفصل ٢/٥٩.

المجيء، ولكن (جئته سعيا) فهذا جيد لأن المجيء يكون سعيا، قال الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة : ٢٦٠]))[١١٢].

والملاحظ أن المبرد يذهب إلى أن المعنى في (جئته مشيا) هو (جئته ماشيا) أي حال ، لكن التقدير: أمشي مشيا، ويجعل جملة (أمشي مشيا) في محل نصب حال ، جاء في (المقتضب) : ((هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : (جاء زيد مشيا) إنما معناه : ماشيا، لأن التقدير: جاء زيد يمشي مشيا))[١١٣].

نلاحظ أن المبرد لا يربط بين الإعراب والمعنى، فهو يرى أن معنى (جاء مشيا) هو (ماشيا) ، إذ إنه جواب لقولنا: (كيف جاء زيد؟) لكن تقديره يفهم منه أن (مشيا) مفعول مطلق لفعل محذوف، علما بأن الإعراب فرع المعنى كما هو معروف ، ويرى هذا جليّا فيما يحتمل أكثر من إعراب ، وإعرابه يختلف باختلاف المعنى ((وذلك نحو قولك: (جئت طمعًا في رضاك) فإن قدرته (طامعا) كان حالا، وإن قدرته (أطمع طمعا) كان مفعولا مطلقا))[١١٤].

ولذا نجد السيرافي يرجح رأي سيبويه ومن ذهب مذهبه ويقول: ((هو الصواب . لأن قول القائل : (أتانا زيد مشيا) يصح أن يكون جوابا لقائل

---

[١١٢] المقتضب ٣/٢٣٤.

[١١٣] المقتضب ٤/٣١٢.

[١١٤] معاني النحو ٢/١٩٥.

قال: كيف أتاكم زيد؟ وكذلك: كيف لقيت زيدا ؟ فنقول: فجاءةً ، إنما تقع للحال، فكأنه قال : مفاجئا)) [١١٥].

* * *

ومن صور الترجيح على أساس المعنى ترجيح تقدير على آخر إذا رآه صحيحًا، ومن أمثلته مسألة (الإخبار بالمصدر عن اسم الذات)، إذ من المعلوم أن المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات، فلا يصح أن نقول: (محمد أكلٌ) و (زيد سيرٌ) و (خالد نومٌ) ، ولكن ورد في اللغة إخبار من هذا القبيل ، من ذلك قول الخنساء تصف ناقتها:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

فأخبرت عن الناقة بقولها: (هي إقبال وإدبار) والإقبال والإدبار لا يكونان خبرًا عن الناقة ، وإنما هي مقبلة ومدبرة[١١٦].

وقد نسب السيرافي إلى سيبويه أنه ذهب إلى أن هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجعله أحد وجهي تقدير النحاة ، جاء في شرحه الكتاب: (((قال سيبويه : وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام كقول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

على معنى : فإنما هي صاحبة إقبال وإدبار ، فجعل إقبال وإدبار في موضع مقبلة ومدبرة على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم))) [١١٧].

---

[١١٥] شرح الكتاب ٢/٢٥٨.

[١١٦] ينظر معاني النحو ١/١٧٩.

[١١٧] شرح الكتاب ٢/٢٢٧.

وقد جعل هذا . كما ذكرت . أحد وجهي التقدير فقال : ((والنحويون يقدّرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدّروا مضافًا إلى المصدر وهو الاسم الأول، ويحذفون كما يحذفون في ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] كأنه قال: صاحبة إقبال وصاحبة إدبار ، وصاحب نهارك قائم وصاحب ليلك قائم فيحذفون المضاف))[١١٨].

ولكن إذا عدنا إلى كتاب سيبويه وجدنا فيه النص على النحو الآتي: ((وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام ، من ذلك قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبـار

فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم))[١١٩].

إن ما نسبه السيرافي إلى سيبويه بعد ذكره بيت الخنساء يختلف عما ورد ذكره في (الكتاب) ، فقد نسب إليه أنه قال: إن البيت (على معنى: فإنما هي صاحبة إقبال وإدبار) أي أنه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لكن ما يفهم من قول سيبويه: (فجعلت الآخر هو الأول) وقوله: (فجعلها الإقبال والإدبار) أن الناقة تحولت إلى إقبال وإدبار ، والفرق كبير بين المعنيين.

---

[١١٨] شرح الكتاب ٢/٢٢٧.

[١١٩] الكتاب ١/١٦٩.

ثم ذكر السيرافي وجهاً آخر للتقدير وهو ((أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل من غير إضافة فيكون (إقبال) في موضع (مقبلة)))[١٢٠].

ثم نراه يميل إلى الوجه الثاني فيقول : ((ومما يقوي الوجه الثاني أن تقول : رجل ضَخْم وعَبْل وليسا بمصدرين لضَخْم وعَبْل ، وقد جعلا في موضع اسم الفاعل))[١٢١].

والراجح فيما نرى أن هذا الضرب من التعبير ليس من باب حذف المضاف ولا من باب تأويل المصدر بالوصف ، وإنما هو ضرب آخر من الكلام الغرض منه المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه ، وقد مر بنا من كلام سيبويه ما يفيد هذا المعنى.

جاء في (الخصائص) : ((وأقوى التأويلين في قولها :

فإنما هي إقبال وإدبار

أن يكون من هذا ، أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات إدبار))[١٢٢].

وجاء في (دلائل الإعجاز) : ((ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

---

[١٢٠] شرح الكتاب ١/١٢٧.

[١٢١] شرح الكتاب ١/٢٢٧.

[١٢٢] الخصائص . ابن جني ٢/٢٠٣.

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوّزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأن لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار)) [١٢٣].

وعلى هذا فالحمل على أيّ من التقديرين يجعلنا نفقد المعنى الجميل الذي قصدته الخنساء وهو المبالغة ، بمعنى أن الناقة تحولت إلى إقبال وإدبار ولم يبق فيها ما يثقلها من عنصر الذات .

الترجيح في تفسير حكم نحوي :

هناك أحكام نحوية اتفق النحاة عليها ، ولكن كان اختلافهم في تعليلها ، وقد كان للسيرافي دور في ترجيح تعليل على آخر بحسب ما يراه مناسبا . وأبرز مثال عليها مسألة (رفع الفعل المضارع) إذ أجمع النحاة على رفع الفعل المضارع إذا لم يسبق بناصب أو جازم ، ولكن كان خلافهم في رافعه ، فعلى مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن يرتفع لوقوعه موقع الاسم[١٢٤] ، في حين ذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنه يرتفع لتعرّيه من عوامل النصب والجزم[١٢٥].

وقد رد السيرافي رأي الفراء فقال: ((وقول الفراء في ذلك قول مدخول ولفظه غير صحيح ، وذلك أن الرفع أول أحوال الفعل ، فإذا رفعناه من قبل

---

[١٢٣] دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني ٣٠٠ . ٣٠١.

[١٢٤] ينظر الكتاب ٤٠٩/١ . والمقتضب ٥/٢ ، والأصول في النحو ١٥١/٢.

[١٢٥] ينظر شرح الكتاب ١٩١/٣ ، والإنصاف ٤٣٧ [مسألة : ٧٧].

وجود المنصوب والمجزوم فلا بد من حالة مقترنة به توجب له الرفع غير منسوبة إلى شيء لم يكن بعد)) [١٢٦].

وفي المقابل رجح رأي البصريين فقال. ((وقول البصريين في رفع الفعل المضارع قول صحيح وترتيب غير مدخول ؛ لأنهم بدأوا بالرفع الذي هو أول الإعراب فجعلوا له سببًا لا يتعلق بغيره ولا يخرج الفعل عن ترتيبه)) [١٢٧].

وأقول : إن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم في ذلك . ففي مسألة رافع المبتدأ والخبر ((يرفضون أن يكون الابتداء عاملا في المبتدأ ؛ لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، وإذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا . . .

فإذا جاؤوا إلى الفعل المضارع وجدناهم يقولون: إنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب، والجازمة فتؤثر فيه الجزم ، وإذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعا ، فالتعري من العوامل إذا هو غير عامل ، ولا شك أن ذلك هو المحال)) [١٢٨].

ويبدو لي أن رأيهم ـ على الرغم من هذا التناقض ـ أقرب إلى الصواب ؛ لأن الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا إذا دخل عليه ناصب فنصبه أو جازم فجزمه.

---

[١٢٦] شرح الكتاب ٣/١٩١.

[١٢٧] شرح الكتاب ٣/١٩١ . ١٩٢.

[١٢٨] مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها . الدكتور عبد الرحمن السيد . صفحة٢٠٣.

أما رأي البصريين فإنه ((ينتقض بنحو (هلاّ تفعل) و (جعلت أفعل) و (ما لك لا تفعل ؟) و (رأيت الذي يفعل) فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع)) [١٢٩].

---

[١٢٩] شرح الكافية الشافية . ابن مالك ٣/١٥١٩ . ١٥٢٠.

الخاتمـــة :

يمكنني أن أجمل النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث بالنقاط الآتيـة :

١- يعدّ شرح كتاب سيبويه للسيرافي من أهم شروح الكتاب وأوسعها مادة .

٢- لم تكن للسيرافي خطة ثابتة في الشرح ، إذ تباينت طريقته في عرض أبواب الكتاب وفصوله . كما أنه لم تكن له خطة ثابتة في ترجيحاته ، إذ كان يرجح على وفق ما يراه صوابا .

٣- هناك من المسائل النحوية ما كانت ترجيحاته فيها سببها الخطأ في العزو ، إذ كان يرجح رأيا على آخر مع العلم أنه لا يوجد اختلاف بين الرأيين. ومن أسباب الخطأ في العزو الاقتطاع من النص .

٤- من صور الترجيح عند السيرافي ترجيح رأي شاذ لا يقاس عليه .

٥- أهم الأسس التي اعتمدها السيرافي في ترجيحاته سماع لغة العرب شعرا ونثرا والقياس والمعنى .

٦- قد يتفق النحاة في الحكم النحوي ولكنهم يختلفون في توجيهه وتعليله ، فيكون للسيرافي دور في ترجيح تعليل على آخر.

المصادر :

١- الأصول في النحو . أبو بكر بن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . مطبعة سلمان الأعظمي . بغداد ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة . جمال الدين القفطي . تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

٤- الانتصار لسيبويه على المبرد . أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد . دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات بن الأنباري . تحقيق الدكتور جودة مبروك . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى .

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . جلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . دار الفكر . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.

٧- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . مجد الدين الفيروزابادي . تحقيق محمد المصري . دار سعد الدين . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

٨- تحقيقات نحوية . الدكتور فاضل صالح السامرائي . دار الفكر عمان . الأردن . الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور حسن هنداوي . الجزء الخامس . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م ، والجزء السادس . دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع . السعودية . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

١٠- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النجار . المكتبة العلمية .

١١- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف . الدكتور محمد خير الحلواني . دار القلم العربي بحلب ١٩٧٤م.

١٢- دراسات نقدية في النحو العربي . الدكتور عبد الرحمن أيوب . نشر وتوزيع مؤسسة الصباح . الكويت.

١٣- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني . تحقيق محمود شاكر . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الخامسة ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.

١٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . الدكتورة خديجة الحديثي جامعة الكويت ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.

١٥- شرح ابن عقيل . بهاء الدين عبد الله ابن عقيل . شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى . دار الكتاب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

١٦- شرح التسهيل . ابن مالك . تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . مصر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

١٧- شرح التصريح على التوضيح . خالد الأزهري . دار إحياء الكتب العربية.
١٨- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب . رضي الدين الإستراباذي . القسم الأول . المجلد الأول . دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي . إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . السعودية.
١٩- شرح الكافية الشافية . ابن مالك . تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
٢٠- شرح كتاب سيبويه . أبو سعيد السيرافي . تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
٢١- شرح المفصل . ابن يعيش . إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
٢٢- العلل في النحو . أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق . تحقيق مها مازن المبارك . دار الفكر . دمشق . الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.
٢٣- الكتاب . أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه . نسخة مصورة عن طبعة بولاق . مكتبة المثنى . بغداد.
٢٤- كتاب سيبويه وشروحه . الدكتورة خديجة الحديثي . مطابع دار التضامن . بغداد . الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ . ١٩٦٧م.
٢٥- لمع الأدلة في أصول النحو . أبو البركات بن الأنباري . تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م.

٢٦- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها . الدكتور عبد الرحمن السيد . دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
٢٧- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . دار الكتب المصرية . القاهرة . الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
٢٨- معاني النحو . الدكتور فاضل صالح السامرائي . دار الفكر . عمان . الأردن . الطبعة الرابعة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٢٩- المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . لجنة إحياء التراث الإسلامي . القاهرة ١٣٨٦هـ.
٣٠- نحو التيسير ـ دراسة ونقد منهجي ـ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
٣١- نحو المعاني . الدكتور أحمد عبد الستار الجواري . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
٣٢- نزهة الالباء في طبقات الأدباء . أبو البركات بن الأنباري . تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار . الأردن . الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
٣٣- النوادر في اللغة . أبو زيد الأنصاري . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق . الطبعة الأولى ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ جلال الدين السيوطي ـ شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.